الوزارات

في عهد الانتداب

للاستاذ السيد عبد الرزاق الحسني

— ٤ —

٥ — الوزارة العسكرية الاولى

تألفت هذه الوزارة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ م كما يلي:-

١ — جعفر العسكري رئيساً لمجلس الوزراء
٢ — علي جودت وزيراً للداخلية .
٣ — الحاج عبد المحسن شلاش وزيرا للمالية
٤ — السيد احمد الفخري وزيراً للعدلية
٥ — نوري السعيد وزيراً للدفاع
٦ — صبيح نشأت وزيراً للاشغال

وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٣ م صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الاوقاف الى الشيخ صالح باش اعيان وهو من اعيان البصرة ووجوهها، وبعد احد عشر يوما (١) صدرت ارادة ملكية اخرى باسناد منصب وزارة المعارف الى الشيخ محمد حسن ابو المحاسن ؛ من فضلاء كربلا ورجالها العاملين في الحقل الوطني ، فتكامل بذلك اعضاء الوزارة الجديدة ولما ذهبت الهيئة الوزارية الى الملك فيصل والى المندوب السامي لتقديم فروض الشكر ، كما كانت العادة قال المندوب السامي لجعفر العسكري « كانت عادة الانكليز ان يحكموا مستعمراتهم بواسطة رجالهم مباشرة اما الآن فصاروا يحكمونها بواسطة ابنائها »

منهاج الوزارة

بناء على الثقة والاعتماد اللذين تفضل بهما حضرة مولانا صاحب الجلالة علي وعلى رفقائي ، تحملنا بعونه تعالى واعتمادا على مؤازرة الشعب الكريم ، عبء مسؤولية ادارة المملكة وايصالها الى الاستقلال التام وإضعين امامنا في الدرجة الاولى انهاء مسألة الحدود العراقية التركية على ما يحفظ كيان المملكة ويصون سلامتها ، واننا واثقون بأن المذاكرات السياسية الودية ستفصل هذه المسألة على اساس الحق والعدل وتعيين الحدود نهائياً بصورة تضمن سلامة البلاد والدفاع عنها . والحكومة مصممة على ان تبذل كل مافي استطاعتها من الوسائل المادية والمعنوية لتحقيق هذه الامنية التي تعتقد بأنها امنية الشعب المقدسة ، واننا فيما يلي نعرض على انظار الشعب الكريم مختصر منهاجنا الذي سنسير عليه بتوفيقه تعالى ، وسيقوم كل وزير من الوزراء في ايضاح اعماله من وقت لآخر وعرضها على الرأي العام ليكون عالماً بسير الحكومة ، مقدرا لمجهوداتها وعلى الله الاعتماد .

(١) السهر على الامن ، وتوزيع العدالة بين افراد الشعب والمحافظة على الآداب العمومية ومقاومة كل ماينافي الآداب الدينية ، ومنع تفشي الاخلاق الغير المرضية

(٢) اكمال الانتخابات للمجلس التأسيسي بالحرية الكاملة وجمع المجلس في اسرع مايمكن

(٣) اكمال المقاولات المنفردة المتبعة للمعاهدة العراقية البريطانية والموضوعة تحت البحث بصورة تكفل منافع الشعب

(٤) عرض مسودة القانون الاساسي على المجلس التأسيسي

(٥) عرض المعاهدة العراقية البريطانية على المجلس لابرامها

(٦) المباشرة بالمذاكرات وتعيين الصلات المستقبلة الدائمة ما بين الحكومتين العراقية والبريطانية وذلك على اساس الاستقلال التام والحقوق المتساوية ، وتأييد الولاء والصداقة بين الشعبين

(٧) الاقتصاد التام في كل مصاريف الدولة والاستغناء عما يمكن الاستغناء عنه من الوظائف

(٨) حماية الزراعة والتجارة والصناعة الوطنية والسعي في انماء الثروة وجلب رؤوس الاموال الاجنبية بشرط موافقة وانعاش الحياة الاقتصادية في المملكة .

(٩) السعي في احداث العلائق الخارجية على اثر انتهاء مسائل الحدود، وتأسيس الصلات القومية بين العراق وسائر

بناء على الثقة والاعتماد اللذين تفضل بهما حضرة مولانا صاحب الجلالة علي وعلى رفقائي ، تحملنا بعونه تعالى واعتمادا على مؤازرة الشعب الكريم ، عبء مسؤولية ادارة المملكة وايصالها الى

(١) أي في ٣ كانون الاول ١٩٢٣ م كما في العدد ١١٩ من الوقائع العراقية .

البلاد العربية ، والولاء مع من يوالينا من الامم المجاورة

(١٠) ان المعارف من اهم الامور في نجاح البلاد ولذلك ستبذل الوزارة كل مافي وسعها تنشيط العلوم والمعارف وتزييد المدارس وتحسين حالتها وارسال البعثات العلمية الى الجامعات الشهيرة في الخارج وستسعى الوزارة لمراجعة جميع الطرق الممكنة للوصول الى هذه الغاية .

« ١١ » تقوية القوات الوطنية على ان تكون قادرة لحفظ الامن داخلا ومنع التجاوز من الخارج، وذلك حفظا لكيان المملكة وتأييداً لاستقلالها

(١٢) بث الروح القومية في الشعب وطرد كل فكرة اجنبية

« ١٣ » وضع اساس توزيع الاراضي بموجب الحق والعدالة

هذا مختصر المواد التي ستهتم الوزارة بتطبيقها بكل جد ونشاط ، متكلة على عون الله سبحانه وتعالى ومؤازرة الشعب »[1] »

رئيس الوزراء جعفر العسكري

خلاصة أعمالها

١ ـ اتمت الانتخابات للمجلس التأسيسي وجمعت المجلس في يوم ٢٧ آذار سنة ١٩٢٤ م

٢ ـ اتمت المفاوضات مع الانكليز لوضع الاتفاقيات المالية والعسكرية والعدلية وكذا اتفاقية الموظفين البريطانيين المنبعثة من المواد ٢ و ٧ و ٩ و ١٥ من المعاهدة العراقية البريطانية ووقعت عليها في ٢٥ آذار ١٩٢٤ م

٣ ـ عرضت المعاهدة وذيولها « اي الاتفاقيات الاربع المذكورة » مع البروتكول الموقع عليه في ٣٠ نيسان ١٩٢٣ على المجلس التأسيسي توطيداً لابرامها

٤ ـ اكرهت المجلس التأسيسي على التصديق على المعاهدة وما تفرع منها في منتصف ليلة اليوم الحادي عشر من شهر حزيران ١٩٢٤ م كما فصلنا ذلك في الفصل الثامن .

٥ ـ عرضت القانون الاساسي العراقي على المجلس التأسيسي واستحصلت موافقته عليه .

٦ ـ عرضت قانون انتخاب النواب على المجلس التأسيسي واستحصلت موافقته عليه .

٧ ـ اوفدت وزير الاشغال والمواصلات ، صبيح نشأت الى الكويت في ٤ كانون الاول من عام ١٩٢٣ م لحضور مؤتمر الكويت الذي هيأت الحكومة البريطانية اسباب عقده وحضره ممثلون عن العراق ونجد وشرق الاردن والحجاز بغية تسوية الخلاف القائم بين حكومات هذه الاقطار الاربعة

٨ ـ اغتيل السيد توفيق الخالدي ؛ وزير الداخلية السابق في مساء اليوم ٢٢ شباط ١٩٢٤ م وكان القتيل من غلاة الداعين الى اقامة الحكم الجمهوري في العراق ولم يعتقل القاتل

٩ ـ سمحت الوزارة الى لفيف من العلماء والذين ابعدوا الى ايران على اثر نفي الشيخ مهدي الخالصي الى خارج العراق بالعودة الى كربلا والنجف فعادوا في ٢٢ نيسان سنة ١٩٢٤

١٠ ـ قصد الملك حسين، ملك الحجاز ؛ نجله الثاني الامير عبد الله في عمان ، عاصمة شرق الاردن لتفقد صحته فقرر مجلس الوزراء العراقي ايفاد وزير الدفاع، نوري السعيد، الى الاردن للسلام على جلالته والتماس السماح لسمو الامير غازي نجل الملك فيصل بالتوجه الى العراق فسافر نوري في شباط ١٩٢٤ م وعاد في ٢٢ منه

١١ ـ هاجم الآشوريون المستخدمون في الجيش الليفي البريطاني في كركوك جماعة من اهل كركوك كانوا عزلا من كل سلاح فقتلوا منها ٥٦ رجلا وجرحوا ٤٤ ذاتاً وكان ذلك في اليوم الرابع من شهر ايار سنة ١٩٢٤ م وعبثاً حاول الكركوكيون الثأر لقتلاهم فقد رحلت الحكومة البريطانية افراد الحامية الى (چمچمال) وتوسطت لدى حكومة العراق لتخصيص مبلغ من المال (قدره ٣٠/٠٠٠ ربية) لاسعاف المنكوبين وسافر المندوب السامي الى كركوك لتهدئة الاهلين ومنع توسع الاضطراب ، اما الاسباب التي اذاعتها الحكومة عن اسباب الحادث فتتلخص في ان جماعة من الثواريين كانت قصدت سوق المدينة لابتياع بعض الحاجات فاختصمت مع بعض الاهلين ثم مالبثت ان عادت الى ثكنتها فاستلت سلاحها واخذت تفتك بالاهلين الابرياء فتكها الذريع فكان ما اشرنا اليه

---

(١) جريدة العراق : العدد [١٠٨٠] بتاريخ ٣ كانون الاول سنة ١٩٢٣ م

وكانت منطقة كوكوك خاضعة للبيمنة البريطانيـة المباشرة فنقلت ادارتها الى الحكومة العراقية اثر هذه الفاجعة (وجادت بوصل حين لاينفع الوصل) « ١ »

١٢ ـ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٠ تموز سنة ١٩٢٤م منح كل من نجيب اصغر وثابت عبـــد النور وحمدي الباجه جي امتيازاً لانشاء خزان في الحبانية وسدة للفلوجة لارواء بعض الاراضي الزراعية الشاسعة ، وقد ظهر بعد مدة ان اصحاب هذا الامتياز كانوا سماسرة لبعض الشركات الاجنبية وان الاستشارة الفنيه لتصب في ارشاداها آل الامر الى سوق الوزارة المختصة الى التحقيق النيابي .

١٣ ـ كانت المدة المعينة لاجتماع المجلس التأسيسي اربعة اشهر تبتدىء من ٢٧ آذار سنة ١٩٢٤ م فلما انتهت هـذه المدة ولم تنجز المهمة التي اودعت اليه صدرت ارادة ملكية بتمديدها الى ١٠ آب من هذه السنة ولما كان المجلس قـــد انجز اعماله في اليوم الثاني من الشهر المذكور استصدرت الوزارة ارادة ملكية بفضه في هذا اليوم .

استقالة الوزارة

لاريب في ان مهمـة الوزارة العسكرية الاولى كانت المجلس التأسيسي وامرار المعاهدة وذيولها منه واستحصـال مصادقته على دستور المملكة وقانون انتخاب مجلس النواب

« ١ » كان بين عدد القتلى ستة عشر تياريا وثمانية من مسيحي كركوك وقد تألفت محكمة خاصة عاقبت البعض من المجرمين وصفحت عن البعض الآخر ، وفي ٢٧ حزيران ١٩٢٦ «اي بعد وقوع الحادث بعامين» اقترح المندوب السامي البريطاني ان تعفو الحكومة عن الجنود التياريين المحكومين في هذه الجريمة بزعم انهم غرباء هاجروا الى العراق تخلصاً من المصائب التي لاقوها في تركية وايران ولمرور مـدة غير يسيرة على الحـادث بحيث زال كل اثر له في النفوس فلم يسع الحكومة العراقية رفض هذا الاقتراح فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٩ من الشهر المذكور استصدار ارادة ملكية بعفو المذكورين على شرط ان يرسلوا الى قرية « ماي» الواقعة في الشمال الغربي من قصبة العمادية بلواء الموصل والا يغادرونها إلا باذن من وزارة الداخلية.

الخلق الاعوج

للشاعر الشهير السيد أحمد الصافي النجفي

فارقت زيداً حقبة مترجياً ... تقويم طبع فاسد منه التوى
ووصلته بعد الفراق مسائلا ... هل خلقه المعوج بالهجر استوى
فوجدته مازال اعوج قاسياً ... يوماه مابرحا على حد سوى
فارقته فشكوت من طول النوى ... ولقيته فشكوت من قصر النوى

دمشق. أحمد الصافي

ولما كانت قد اتمت هـذه الامور بنجاح وتوفيق فقد رفعت كتاب استقالتها الآتي

ديوان مجلس الوزراء

الرقم ١٦٨٣ التاريخ ٢ آغستوس سنة ١٩٢٤

مولاي صاحب الجلالة

اتقدم للسدة الملكية مسترحماً قبول استقالتي من منصب رئاسة الوزارة لحكومة جلالتكم شاكراً ما اوليتموني من الثقة والعطف ومؤكدا عبوديتي واخلاصي لعرشكم وخاضعاً لاوامركم في جميع الاحوال مولاي

عبد جلالتكم المطيع

جعفر العسكري

وفيما يلي جواب جلالة الملك على كتاب الاستقالة

بغداد ١ محرم الحرام ١٣٤٢ ـ ٢ آب ١٩٢٤

عزيزي جعفر العسكري

اخذت كتابكم المؤرخ في ٢ آب سنة ١٩٢٤ م ومع اني آسف لقبولي استقالتكم فاني ارى في هذا اليوم الذي تغادرون فيـه منصبكم ان اعرب لكم ولزملائكم عن تقديري العظيم للجهود التي بذلتموها في صالح الامة ، واذكر بلسان الشكر المؤازرة التي لقيتها منكم في اوقات لاينكر احـــد حراجتها وتأثيرها الشديد على مقدرات البلاد ونجاحها ، وبهذه المناسبة احب ان تتأكدوا انتم وزملائكم من دوام محبتي واؤمل بأن لا يحرم الوطن في المستقبل من خدمات ابنائه البررة امثالكم

فيصل